اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

اثر المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية على انتاج المحاصيل الاستراتيجية

اعداد

الزميل : فتحي سيد احمد سيد

اتحاد المهندسين الزراعيين

جمهورية السودان

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

بسم الله الرحمن الرحيم

المحور الرابع :

اثر المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية على انتاج المحاصيل الاستراتيجية

التغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية

شهدت الساحة الدولية في السنوات القليلة الماضية ومنذ عام 1986 مفاوضات الجولة الثانية لتحرير التجارة الدولية والمعروفة بجولة ارجواى ، وقد انتهت هذه المفاوضات بالاتفاق فيما بين الدولة المنتمية الى اتفاقية الجات على عناصر وأسس التحرير خلال الفترة القادمة .

وقد ظهرت اراء متباينة حول الاثار المحتملة لتحرير التجارة الدولية على الاوضاع الاقتصادية لدول العالم المتقدمة أو الصناعية من جانب والنامية من جانب آخر فهنالك من يرى ان التحرير سوف يساعد على التغلب على حالات الركود والكساد الاقتصادى العالمي ويزيد من الرفاهية الاقتصادية لدول العالم المتقدمة منها والنامي على حد سواء .

كذلك فان التحولات الراهنة في المناخ الاقتصادى العالمي سيكون لديها تأثير في الانتاج الزراعي والنمط التجارى بصفة عامة وسوف يتحتم على ذلك ضرورة التغيير في السياسات التنموية للقطاع الزراعي . ويمكن تلخيص التغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية الراهنة في الاتي :

1 – وضع قوانين احكام والتزامات بالنسبة للتجارة الخارجية وخاصة الزراعية منها ضمن اتفاقية ارجواى .

2 – تنامي التكامل الاقتصادى الاقليمي والتنظيم التجارى مثل الاتحاد الاوربي ، رابطة أمم جنوب آسيا واتفاقية شمال امريكا لحرية التجارة .

3 – الافاق الجديدة والممكنة للتعاون الاقتصادى الاقليمي وشبه الاقليمي في الشرق الادنى وبين الدول العربية .

4 – تحول اقتصاد دول شرق ووسط أوربا الى اقتصاد السوق .

اتفاقية اورجواى ومنظمة التجارة العالمية :

تشمل اتفاقية اورجواى /15/ اتفاقية مختلفة وهي اتفاقية شاملة تحوى مقياس تحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، الصناعية والخدمات بالاضافة الى اتفاقية الصحة والحجر الزراعي والبيطرى واتفاقية حقوق براءة الاختراع واتفاقية الغزول والمنسوجات كل هذه الاتفاقيات توءثر في انتاج وتجارة السلع الزراعية الاستراتيجية بوجه عام .

يبدأ تطبيق الاتفاقية بالنسبة للزراعة في عام 1995، وقد حلت منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية الجات (1947) واصبحت هيئة عالمية مثل صندوق النقد الدولي ، هذا وسوف تمثل هذه المنظمة جسم كبير لتحرير التجارة في كل الدول الاعضاء وتهدف هذه المنظمة الى تسهيل تنفيذ ، ادارة وتفعيل الاتفاقيات الجديدة ، اتفاقيات التجارة متعددة الاطراف واتفاقيات التجارة مجموعة الاطراف ، وذلك لادارة الفهم الخاص بالاحكام والاليات التي تحكم التسوية في المفاوضات وكذلك استعراض آليات السياسة التجارية وكذلك تتعاون مع صندوق النقد الدولي لانجاز عمل اقتصادى دولي محكم يشمل الاهداف طويلة المدى لاتفاقية الزراعة والذى تشمل اقامة نظام تجارى زراعي عادل يتوجه بتأثير قوى السوق . كذلك العمل على تطبيق عملية اصلاح من خلال المفاوضات حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية .

تختص الاتفاقية بعمل أحكام ملزمة في المساحات الاتية :

1 — دخول السوق ، — الدعم المحلي ومناقشة الصادرات لمنتجات تغطيها الاتفاقية .

2 — يكتمل التخفيض الالزامي للدول المتقدمة خلال ستة اعوام (بنهاية عام 2000) بينما يكتمل التخفيض الالزامي للدول النامية خلال عشرة اعوام (بنهاية عام 2004) .

3 — توجد ثلاثة عناصر في احكام الالتزام بدخول السوق وهي : —

أ — القيود الجمركية

ب — التعريفة الجمركية .

ج — انقاذ الفرصة

تشمل القيود الجمركية نظام الكوتات ، الاسعار الدنيا للواردات ، الترخيص والتجارة الحكومية . هذا وتنص الاتفاقية ان تحول هذه القيود الى تعريفة

جمركية تدريجيا عبر المدة المقررة للالتزام . التعريفة الجمركية تخفض في المتوسط ب 35٪ للدول النامية و24٪ للدول النامية .

4 — سياسات الدعم المحلي يكون التخفيض لها بنسبة 20٪ للدول المتقدمة و3ر13٪ للدول النامية وذلك من اجمالي مستوى الدعم لكل السلع .

5 — الدعم المحلي الذى لايخضع للتخفيض هو الدعم الدى لاينتج عنه تشوهات في التجارة أو الانتاج ويشمل ذلك بما يعرف بالصندوق الاخضر وهي خدمات الابحاث ، الارشاد ، خدمات وترقية التسويق ، العون الغذائي ، المساعدات لبرامج التكيف الهيكلي ، المدفوعات للبرامج البيئية وهامش معين من الدفعيات المباشرة للمنتجين والتي تقدر نسبتها للدول المتقدمة ب 5 ٪ و 10٪ للدول النامية .

6 — تشمل اتفاقية الزراعة كذلك الالتزام بتخفيض دعم الصادرات ويشمل الدعم المباشر ،مبيعات الصادرات لغير المخزون التجارى بأسعار مخفضة ،المدفوعات للصادرات التي تمول بواسطة الحكومة ، الدعم الخاص بتخفيض تكلفة التسويق والترحيل والدعم نتيجة لادخال بعض المنتجات الزراعية للصادرات . هذا وتبلغ نسبة تخفيض حجم الصادر للمنتفعين ب 21٪ والمنصرفات لدعم الصادر ب 36٪ ويطبق هذا التخفيض على اساس المنتج

7 — اتفاقية الصحة والحجر الزراعي والبيطرى تختص بتطبيق النظم الخاصة بصحة الغذاء والحيوان والنبات وسوف تشير آثار هذه الاتفاقية الى زيادة العون الفني للدول النامية لخدمة صحة الغذاء والنبات والحيوان

8 — اتفاقية حقوق براءة الاختراع في شتى المجالات ويجب ان تكيف الدول العربية من قوانينها في مجال حقوق وبراءة الاختراع لتكون متناغما مع الاتفاقية وكذلك يجب العمل على تنمية القدرات البحثية والتنموية .

9 — اتفاقية الغزول والانسجة تتأثر بها الدول التي تنتج المواد الخام المرتبطة بهذه الاتفاقية كالقطن ، الصوف والحرير ..... الخ .

اثر الاتفاقية على انتاج وتجارة المحاصيل :

يمكن تلخيص اثار الاتفاقية على انتاج وتجارة المحاصيل الاستراتيجية في النقاط التالية :

أ — تشير الدراسات التي أجريت حتى الان انه بصفة عامة فان تقديرات الزيادة في مستوى الاسعار العالمية للسلع الزراعية الاستراتيجية نتيجة لاتفاقية اوجواى ستكون صغيرة ، وقدرت الزيادة في اسعار منتجات المناطق الباردة في حدود 5 — 10٪ بينما قدرت الزيادة في السلع المدارية بحوالي 1٪ .

ب — هنالك بعض الدول العربية والتي لها امكانية تصديرية للسلع الاستراتيجية سوف تحقق مكاسب من الاتفاقية بوجه عام ولكن هذه المكاسب لن تكون موزعة بصورة متساوية بين الدول العربية وذلك لان التكاليف والمنافع بالنسبة لكل دولة ستعتمد على الاستجابة المحلية على مرونات العرض والطلب وكذلك على استجابة العرض والطلب للدول التي تشاركه التجاره وهذا مما يجعل من الصعب تحليل امكانية التغيير في التجارة الزراعية للدول العربية ،ولكن بالرغم من هذه الصعوبات فيمكن اقتراح بعض التأثيرات المحتملة :

أ — عند تطبيق تخفيض الدعم خاصة بالنسبة لسلع المناطق الباردة فان الفرصة ستكون مواتية لدول مثل السودان والمغرب لدخول الاسواق العالمية وذلك عن طريق تصدير اللحوم ، الحبوب الزيتية والفواكه والخضراوات .

ب — بالنسبة للسلع الاستراتيجية الخاصة كالقطن فسيكون الموقف معقد وغير مفهوم فمن جانب فان صادرات السودان ومصر مثلا من السلع الخام كالقطن مثلا للدول الاوربية ستخفض وذلك نتيجة لانخفاض الهامش التفضيلي الذى تتمتع به الدولتان في اتفاقية لومي ، ومن جهة اخرى فان تطبيق اتفاقية الغزول والانسجة سيعطي فرصة لزيادة صادرات القطن من الدول المصدرة للقطن خاصة السودان ومصر . وبصفة عامة يمكن القول بان الدول سكب قليلا بالنسبة لصادراتها من السلع الخام .

ج — نتيجة لازالة الدعم من القمح والسلع الغذائية الاستراتيجية الاخرى المستوردة فان فاتورة الاستيراد ستزيد بالنسبة لمعظم الدول العربية المستوردة للقمح ولهذه السلع . وبالرغم من ذلك سيكون هنالك آثار موجبة متوقعة على الميزان التجارى الزراعي للدول ذات الفوائض من السلع الغذائية التصديرية وسيكون المتوقع من زيادة الصادرات اكثر وستعوض الزيادة من فاتورة الاستيراد .

هـ — نتيجة لزيادة الاسعار العالمية للمنتجات الغذائية الاستراتيجية فان الانتاج المحلي للصادرات والسلع البديلة للاستيراد بالنسبة للدول العربية المنتجة سيزيد انتاجها نظرا لتحسن مستوى دخل المزارع وتحسن الميزان التجارى وزيادة النمو الاقتصادى وهذا بافتراض ان هذه الزيادة في الاسعار العالمية تأخذ طريقها الى المزارعين وهذا بالطبع سيعتمد على طبيعة السياسات الزراعية في الدول المعنية .

و — بالنسبة لتأثير الاتفاقية على السياسات الزراعية للدول العربية فان كونها انها دول نامية فستتمكن من التمتع بالاعفاءات من التخفيضات الالزامية لفترة سبعة سنوات قادمة وبعدها تتعرض للتخفيض الملزم حسب المفاوضات داخل هيئة منظمة التجارة العالمية مما يعطيها من الوقت مراجعة سياساتها الزراعية وتوجيهها نحو اقتصاد السوق .

ز — قواعد اتفاقية ارجواى متوافقة مع برنامج التكيف الهيكلي الذى طبقته كثير من الدول العربية وبالنسبة لهذه الدول فانها يمكن ان تذلل من الخسارة وتزيد من المكسب من هذه ا لاتفاقية .

ح — حسب الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية فان السياسات الزراعية ستكون شبيهة في المستقبل وكل قطر في الشرق الادنى أو الوطن العربي سيركز على انتاج محاصيل يمكن ان ينتجها بميزة نسبية أعلى ويمكن ان يكمل مالايستطيع انتاجه بهذه الميزة بالاستيراد من خلال التعاون الاقليمي بين الدول العربية .

وسائل التعامل مع الاثار السلبية المحتملة للمتغيرات الدولية على الصعيدين القطرى والقومي :

مما لاشك فيه ان عملية تحرير التجارة الزراعية للسلع الاستراتيجية تمثل للدول العربية تحديات يجب التصدى لها وفرصا يمكن اغتنامها ويتطلب القيام بهذه المهمة اعداد البدائل السياسية المختلفة والتي تمكّن متخذ القرار العربي من ان يتخذ القرارات الصائبة التي تعظم المكاسب وتدني الاضرار التي قد تنجم عن عملية تحرير التجارة الزراعية وفي هذه الساعة يتم استعراض مجموعة من السياسات الهادفة لمواجهة آثار تحرير التجارة الزراعية سواء في المستوى القطرى او المستوى الجماعي :

أ — السياسات القطرية لتلافي سياسات تحرير التجارة الدولية :

أ — 1 دور القطر في تنفيذ برنامج تحرير التجارة الزراعية الخارجية ،ويتطلب ذلك تطبيق سياسات التكيف الهيكلي نحو اقتصاد السوق .

أ — 2 سياسات تختص بتخفيض تكاليف المرحلة الانتقالية لتحرير التجارة الخارجية وخاصة اصحاب رؤوس الاموال في بعض الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية وان يعطى العاملون تعويضات نقدية بمواجهة البطالة .

أ — 3 سياسات تستهدف زيادة مرونة عرض انتاج المحاصيل الاستراتيجية .

أ — 4 سياسات دعم الغذاء والمعونات الخارجية وتعد المساعدات الغذائية الدولية من افضل وسائل علاج هذه المشكلة .

أ — 5 تعديلات في الميزانية القطرية للدول العربية ويعني ذلك الحفاظ على مستوى الاستثمار المتوقع تناقصه هو العنصر الاساسي في التقليل من الاثار السلبية لارتفاع اسعار الحبوب على النمو الاقتصادى .

ب — السياسات القومية لتلافي سلبيات تحرير التجارة الدولية ...

ب — 1 سياسات انشاء نظام جماعي أو قومي لمخزون طوارئ من الحبوب الغذائية وهذا يمكن ان تتبناه مجموعة الدول العربية في صورة موءسسة قومية .

ب — 2 سياسات زيادة حجم التعامل التجارى البيني بين الدول العربية لتتكامل احتياجاتها وفق الميزة النسبية لكل قطر .

ب — 3 التجمعات التجارية الاقليمية العربية :

خلال عقد الثمانينات تزايد الادراك بالحاجة لتحقيق حد أدنى من التكامل بين الاقطار العربية حتى يمكن التصدى بقوة للتكتلات الاقتصادرية التي انتشرت في العالم واصبحت عملية الاتحادات العربية الاقليمية مرحلة عهد مستقبلا لاحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة وبالرغم من صعوبة تنشيط فعاليات الاتفاقيات الجماعية العربية وارساء خطوات التكامل المرحلي ، الا ان هنالك ميراثا غنيا من التجارب في العمل الاقتصادى العربي المشترك وموءسساته المتعددة منها الاتفاقيات العربية لتحرير التبادل التجارى ، المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي الاتحادات العربية النوعية والمشروعات المشتركة . ورغم ماتعانيه هذه الموءسسات من صعوبات تنفيذ الكثير من قراراتها واختلاط المواقف السياسية بالعلاقات الاقتصادية العربية وضعف الوفاء بالتعهدات الحكومية الا ان ثمة منجزات كثيرة لا يستطيع احد أن ينكرها . فالآن توجد حاجة ماسّة للتعاون الجماعي في الزراعة تحت مظلة التغيرات

التنموية في المنطقة العربية والتي خلفتها اتفاقية ارجواى . كذلك فان زيادة التعاون التجارى الاقليمي بين الدول العربية ممكن وذلك بالتحرك لازالة القيود الجمركية وانقاذ منطقة التجارة الحرة العربية .

والله الموفق .

مقدم البحث
فتحي سيد احمد سيد
مدير قسم التعاون الثنائي
ادارة العلاقات الدولية ، ص . ب 285
وزارة الزراعة والغابات

الخرطوم
جمهورية السودان

مراجـــع البحـــــث

****
****

1) اتفاقية الزراعـــة من اتفاقيات الجـــات

2) التنمية الزراعية في جمهورية الســـــودان وانعكاساتها على مستقبل الزراعة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية مارس 996

3) التنمية الزراعية في الوطن العربـــــي — — سوير عـــام 1991 —

4) برنـامج التكيف الهيكلي للقطاع الزراعـــــي ادارة التخطيط والسياسات الزراعية — 1994

5) المجلد الاحصـــائي للدول العربيـــــــــة — من 10 — 15 — 1995

==========

=====

=

=

=